



الإصلاحات الاقتصادية في عُمان: تتمية كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.. وتغطية كل المناطق

د. عبد الله الهنائي: وكيل وزارة الاقتصاد الوطني.. يعمل بالحكومة منذ عام 1984.. يحمل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد السياسي والعلاقات الاقتصادية من لندن.. ماجستير من جامعة جونسون في أمريكا.. بكالوريوس من الجامعة الأردنية.

◀ الاقتصاد العماني يعمل منذ 1970 على أساس اقتصاد السوق..

◀ تنويع الاقتصاد الوطني.. وتجنب الاعتماد على النفط كمصدر

وحيد للدخل..

◀ يجب ألا يكون الاقتصاد الوطني رهناً لتقلبات أسعار النفط في الأسواق

الدولية..

◀ نسبة نمو الاقتصاد العماني في المتوسط سنويًا: حوالي 6%.. حتى

بعد إعصار جونو..

اجرى الحوار: حمود البختي

◆ الإصلاح الاقتصادي: هل من الممكن تسليط الضوء على الإصلاحات الاقتصادية في عُمان؟

◆◆ دعني أحدثك عن الاقتصاد العُماني، وما هي الإستراتيجية التي تبنى على أساسها السياسات الاقتصادية.. عُمان منذ عام ١٩٧٥ تبنت الإستراتيجية الشاملة للتنمية وعلى أساسها وضعت الخطط الخمسية بدءاً من عام ١٩٧٥ و١٩٧٦، ونحن الآن في إطار تطبيق خطة التنمية السابعة.. هذه الخطط التنموية كلها منسجمة مع بعضها وتركز بالدرجة الأولى على أمور معينة، من ضمنها أن تأخذ التنمية كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ويجب أن تغطي كل المناطق، وأن توزع مشاريع التنمية على كل مناطق عُمان، حتى يتم الاستفادة منها لدى كافة السكان.. العنصر الآخر أن الحكومة تحاول أن تعمل على تنويع الاقتصاد الوطني، وهذه الخطط تؤكد على ذلك لتجنب الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل لأن النفط خاضع لتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية، ويجب أن لا يكون الاقتصاد الوطني رهناً لتلك التقلبات وقد نجحت الحكومة إلى حد بعيد في هذا المجال.. عنصر آخر في هذه الخطط التنموية وهو الاهتمام بالموارد البشرية، فمنذ البداية تم الاهتمام بالتعليم وتحسين المستوى الصحي للمواطنين، لذلك الآن المدارس منتشرة في كل مناطق السلطنة، وهناك جامعة السلطان قابوس، وجامعات خاصة أخرى بجانب عدد من الكليات الجامعية، منها ما هو حكومي ومنها ما هو خاص.

أيضاً الخدمات الأساسية وزعت على كل المناطق، سواء الكهرباء التي وصلت إلى أكثر من ٩٨٪ من التجمعات السكانية، وسائل الاتصال سواء كان الثابت أو المتنقل وصلت إلى كافة مناطق عُمان.. كل هذه الأمور تراعيها خطط التنمية.

◆ الإصلاح الاقتصادي: كيف تقيم البيئة الاستثمارية في سلطنة عُمان؟

◆◆ الاقتصاد العُماني يعمل منذ البداية ١٩٧٠ على أساس اقتصاد السوق.. القطاع الخاص هو العامل الأهم، وإن كانت الحكومة تقوم بدورها لأن القطاع الخاص كان غائباً لأنه لم يكن لديه المقدرة المالية أو الخبرة ليقوم بالأعمال ولكن كان دوره بارزاً منذ البداية، لذلك بدأ القطاع الخاص خلال السنوات الأخيرة، وسواء من خلال برامج الخصخصة أو من خلال مبادرات القطاع الخاص بنفسه، أن يوسع استثماراته في كل المجالات.. كانت مثلاً البنية الأساسية مثل الكهرباء، المياه، الاتصالات في يد الحكومة لأن القطاع الخاص لم يكن قادراً.. الآن هناك استثمارات خاصة في قطاع الكهرباء، وهناك شركة عُمان كاستثمار مشترك بين الحكومة والقطاع الخاص، وهي مدرجة في سوق الأوراق المالية، وهناك شركة أخرى للاتصالات (النورس) بجانب أن القطاع الخاص دخل في مجال تحلية المياه كما في تحلية المياه المقامة في صور، وفي بركة وفي صحار.

◆ الإصلاح الاقتصادي: ماذا عن الخصخصة في عُمان؟

◆◆ تعود بداية الخصخصة في السلطنة إلى عام ١٩٨٨، حين قامت الحكومة ببيع حصة من أسهمها في شركة المطاحن العمانية. ومنذ ذلك الحين وحتى الآن تمت عدة عمليات خصخصة للاستثمارات التجارية الحكومية، ولا تزال الحكومة تملك أو تساهم في العديد من المؤسسات وجارى حالياً إعادة هيكلة بعضها وذلك تمهيداً لخصخصتها في المستقبل. لقد وضعت الخصخصة في إطارها المؤسسي منذ بداية الخطة الخماسية الخامسة (١٩٩٦-٢٠٠٠)، وبالتحديد عند صدور المرسوم السلطاني رقم (٩٦/٤٢) الخاص بسياسات وضوابط الخصخصة. وتعتبر سلطنة عمان من أوائل الدول في الوطن العربي التي تتبنى برنامجاً طموحاً لإشراك القطاع الخاص في إقامة مشاريع البنية الأساسية من خلال مشروع منح للطاقة.

وقد صدر قانون جديد للخصخصة وذلك بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٤/٧٧) الصادر بتاريخ ١٤ يوليو ٢٠٠٤، كنتيجة لما أفرزته تجربة الخصخصة في الخطة الخماسية الخامسة وليتلاءم مع

← لو سمح

لأسعار

المشتقات

النفطية داخل

كل بلد منتج

للنفط بأن

ترتفع إلى

حد كبير..

لا شك بأن

قطاعات كبيرة

ستتأثر سواء

كانوا أفراداً

كمستهلكين

أو قطاعات

الإنتاج.

انضمام السلطنة لمنظمة التجارة العالمية، وخطوات تحرير المناخ الاستثماري المحلي والأجنبي. تهدف سياسة الخصخصة في سلطنة عمان إلى تحقيق أهداف عدة منها:-

١. تنويع مصادر الدخل القومي وتوسيع القاعدة الإنتاجية للبلاد.
٢. إفساح المجال للقطاع الخاص للمساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني.
٣. تحريك قوى السوق والمنافسة.
٤. زيادة كفاءة تشغيل الموارد.
٥. تخفيض العبء المالي والإداري على الموازنة العامة مما يمكن الحكومة من القيام بالاستثمارات الإستراتيجية المطلوبة في مجالات الخدمات الأساسية التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها.
٦. تنمية وتطوير سوق رأس المال.
٧. زيادة فرص تشغيل المواطنين في القطاع الخاص.
٨. تشجيع الاستثمارات الأجنبية وجذب الخبرات الفنية والإدارية والتكنولوجيا الحديثة.

◀ من المهم
في عالم اليوم،
أن تكون
هناك حوكمة
للشركات..
سواء كان
شركات
مساهمة
عامة، أو
عائلية، أو
حكومية
منفصلة

♦ الإصلاح الاقتصادي: كيف تسيير قضايا الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص في السلطنة؟

♦♦ القطاع الخاص يقوم بدور أساسي، ليس فقط من ناحية تنفيذ المشاريع التنموية، إنما أيضاً هو على علم مباشر من الحكومة في وضع السياسات الاقتصادية، سواء كان من خلال غرفة صناعة وتجارة عُمان أو من خلال وجود بعض رجال الأعمال كأعضاء في مجلس الشورى.. لهم رأى في هذا والحكومة بين فترة وأخرى تدعو رجال الأعمال، والقطاع الخاص إلى المشاركة في حوارات في قضايا معينة.. وكان هناك في فترة معينة مجلس لرجال الأعمال، والهدف منه تسهيل مهمة القطاع الخاص في المشاركة برسم السياسات.. فالعلاقة بين القطاع الخاص والمستثمرين بالحكومة علاقة قوية وتكاملية.

♦ الإصلاح الاقتصادي: هل من جدوى لتحرير أسعار الطاقة على الاقتصادات الوطنية؟

♦♦ سعر النفط في العالم خاضع لسعر السوق، طبعاً هناك مؤشرات أخرى غير عوامل السوق التي تؤثر على أسعار النفط، لذلك ليس في مقدرة الحكومات أو حكومة واحدة لأن تتحكم في أسعار النفط، يمكن أن تكون بعض التجمعات مثل "أوبك" لها تأثير إلى حد ما على الأسعار، لكن دولة واحدة منفردة لا يمكن لها أن تؤثر على أسعار النفط، لذلك فهو خاضع لما يحدث في العالم سواء كانت أمور اقتصادية أو سياسية.

♦ الإصلاح الاقتصادي: هل نستطيع القول إن تحرير الأسعار يخلق منافسة، ويشجع الاستثمارات؟

♦♦ إذا كنت تعنى تحرير الطاقة - الوقود - في البلد فأعتقد أن بعض البلدان قد يتأثر سلبيًا.. لأنه لو بيعت المحروقات بأسعار السوق فإن المستهلكين سيتأثرون لذلك، وستزيد أسعار الوقود بشكل كبير خاصة في الدولة المنتجة للنفط، وهذا غير معمول به.. أسعار المشتقات النفطية داخل كل بلد منتج للنفط هي غير أسعارها العالمية.. فلو سمح لها بأن ترتفع إلى حد كبير لا شك بأن قطاعات كبيرة ستتأثر سواء كانوا أفراداً كمستهلكين أو قطاعات الإنتاج.

♦ الإصلاح الاقتصادي: هناك تقارير تشخص أن حوكمة الشركات في عُمان تأتي في طليعة دول

مجلس التعاون.. إلى ما يعود ذلك؟

♦♦ أنا لا أستطيع أن أقول ان هي الأولى.. لكن هناك جهودًا تبذل، وقد عقدت جمعية الاقتصاديين العمانيين مؤتمراً حول هذا الموضوع، وقد وجد لهذا المؤتمر صدى.. وقد أوجدت هيئة سوق المال، وهي هيئة حكومية دائمة للحكومة، وهذا يعنى أن هيئة سوق المال جادة في تنفيذ هذا التوجه، ولا شك أنه مهم في عالم اليوم، أن تكون هناك حوكمة للشركات سواء كان شركات مساهمة عامة، أو عائلية، أو حكومية منفصلة.. ستجد هذه الخطوة صداها الكبير ليعمل على تحسين وضع المناخ الاستثماري.

← كثير من
 المستثمرين
 العرب
 والخليجيين
 وغيرهم،
 وجدوا أن
 سوق مسقط
 للأوراق
 المالية سوق
 مستقرة..
 ولذلك يقبلون
 على الاستثمار
 فيه.

← إعصار
 جونو خلف
 أضراراً
 للسلطنة ما
 بين مليار
 وأربعمائة
 مليون، إلى
 مليار وستمائة
 مليون ريال
 عُمانى.

◆ الإصلاح الاقتصادي: ماذا عن تحقيق سوق مسقط للأوراق المالية لفقرة نوعية مؤخراً تعدت ١٠ الآف نقطة .. وإلى ما يعود ذلك؟

◆ هذه موجة في كل دول المنطقة.. لكن والحق يقال ان هناك تحسين كبير في أداء سوق مسقط للأوراق المالية بفعل الأنظمة التي وضعتها هيئة سوق المال منذ إعادة هيكلة هذا القطاع، حيث تم الفصل بين الهيئة كمنظمة، وبين سوق مسقط للأوراق المالية، وبين شركة مسقط للتحويل.. التي كل منها يعمل منفصلاً حتى يخلق جو من الرقابة لإدارة السوق ثم أنه يمكن العامل الآخر وهو أن كثيراً من المستثمرين العرب والخليجيين وغيرهم، وجدوا أن سوق مسقط سوق مستقرة لا تقفز قفزات كبيرة، وإنما تنمو بمعدل معقول، ولذلك يقبلون على الاستثمار في السوق.

◆ الإصلاح الاقتصادي: هل من مؤشرات للآثار التي خلفها الإعصار الذي ضرب السلطنة؟

◆ كان لهذا الإعصار آثار سواء على المواطنين المقيمين، وعلى البنى الأساسية.. والحكومة قامت بتعويض المواطنين الذين تأثروا بالإعصار، أما البنية الأساسية قد أقيمت على مسارات إدارية في السابق، ويجري إعادة بنائها على أسس جديدة.. وإنشاء الله تكتمل عما قريب، وبعضها قد اكتمل بالفعل.

◆ الإصلاح الاقتصادي: هل من رقم للأضرار التي خلفها الإعصار؟

◆ بالنسبة للبنى الأساسية فتقدر الأضرار ما بين مليار وأربعمائة مليون إلى مليار وستمائة مليون ريال عُمانى.

◆ الإصلاح الاقتصادي: السماح مؤخراً بتملك العقارات في السلطنة بالنسبة للأجانب أدى إلى حدوث قفزات كبيرة في الأسعار أثرت على قدرة المواطن العُماني في الشراء.. فما هي مبررات الأقدام على مثل هذه الخطوة؟

◆ هذا هو التوجه العالمى، خاصة ونحن في مجلس التعاون أصبحنا سوق مشتركة، والسماح للاستثمار لرؤوس الأموال، وللعمالة ولكل الأنشطة بأن يمارسها جميع مواطنى دول مجلس التعاون، فهذا هو التزام.

◆ الإصلاح الاقتصادي: هل ذلك خاص بدول مجلس التعاون الخليجي أم أن الأمر يشمل الآخرين؟

◆ العملية مفتوحة لجنسيات أخرى في مناطق الاستثمار السياحي، أما بالنسبة لمواطنى مجلس التعاون فمسموح بالتملك العقارى ضمن قواعد معينة، لذلك كثيراً من الخليجيين يشترون الأراضى، ومن العُمانيين كذلك سواء كان ذلك للمتاجرة أو الاستثمار.

◆ الإصلاح الاقتصادي: كيف تعاملتم مع قضية ارتفاع الأسعار داخل السلطنة؟

◆ كان للقرار الأخير بزيادة الرواتب عند حد معين، ووافقت الحكومة على دعم الطحين (٢٥) ريال للطن، بالإضافة إلى أن وزارة الصناعة والتجارة والجهات الأخرى زادت من رقابتها على السوق حتى لا يستغل بعض التجار ظاهرة ارتفاع الأسعار لزيادتها أكثر.. لكن ذلك ضمن موازنة لا ضرر ولا ضرار.. لا التجار يتضرروا من رقابة قاسية هي حيف عليهم، ولا أيضاً المستهلكين ليتضرروا من جشع التجار.

◆ الإصلاح الاقتصادي: بلغة الأرقام.. كم نسبة نمو الاقتصاد العُماني سنوياً في المتوسط؟

◆ حوالى ٦٪.

◆ الإصلاح الاقتصادي: حتى بعد آثار إعصار جونو؟

◆ حتى بعد إعصار جونو.